



عافية الآيات نفسه ولا يحروم ذلك إلا إذا كان مختلفه  
وأبعدياته وإن كان كذلك بعد خلقه وإنما الشك  
على سقوط مادة من الأقدار والتمكّن والتوفيق والترغيف  
وتحقيق ذلك فشيء آخر فالرقي بذلك واستحقاق حمل الآيات  
المموج لا يتحقق بخلق المدح وإنما يتحقق بذلك  
من أن من إنشائه استحقاق المدح والشكر بحمله لسنة  
وابصالة النعم لا الفن خلق المتابيم وارسال المفضلاته  
الماضي الحقيقي وهذه الأمثلة لا تنتهي منه حمل التمجيد  
فإن قيلت: فتحيركم الآيات بخلقونكم بذلك وهذه مدعى  
بخلق للعنيد وغير ذكي في بعض الفتاوى أي من قال  
الآيات بخلق كثراً وهم معلمات حمد قلنا وجده كلام قدسته في  
سبعين الآيات مالشاركي لم يحول المحسن النفعي بحسب ما ذكر  
تفصيلاً من أن الآيات ليسوا كله من الله تعالى وهي سبعة  
الجبر وإن العبد إلى الله تعالى عليه ما هو في المقدرة  
بل من الله التعرّف والتوفيق والمعداية والإعطاء  
ويترجمها إلى التكوان ولم يغير بخلقه وحمل الصدقة  
والقصد والاهتدى والقبول وهي مختلفة هذه الأمثلة  
٥١ يجمعني الكتاب وبيّنت ما هو المعنى ثم  
قد نأى ذلك ما في وحيه المتاخر في توأه كشف آثار ما في  
صحيحات أدلّة المتفق من القليل والكثير  
ومشوشتات الكتاب والباب الأقل ليلًا والأولى المتراكّب  
بالكتاب والمسنة وأجمعوا على أن الحق متى عدّوا الألة  
لا بعدها ثبات بخلوقية فعل العبرة بمتغاير دونه

انه لو كان قادرًا على إيجاد فعله لكانت قادرًا على إيجاد مثل  
لأن حكم الإثارة وأحرز لها اتفاقه بأنه يتبعه رغبتنا في اتفاقه  
الآن مثل ما فعلنا سابقًا بلا تفاوت وان بذلك أثبتنا بذاته  
والاحتياط ومنها أنه لو كان قادرًا على إيجاد فعله لكانت قادرًا  
عليه إيجاد فعل يمكن من الأشياء والأعراض لأن المصمم يعود وله  
مكان أو الحدوث والمقدور وهو احتفال الوجه بالقدرة  
تفاوت في شيء منه بما باعتقاده الخصم ولا برأه المنفع بالقدرة  
الاستثنائية لطبعه مما يتعلق بالحوالات وهي تختلف  
وستها إن من فعل العبد الآيات والطهارات وكثيراً من لحسنا  
ومن حمل الله تعالى الإحسان والاعراض والشمائل  
وكثيراً من المؤذيات ولا شك أن الأول المحسن من  
الثانية وأشرف فلو كان حالها لفعله لكانت أحسن  
واشرف من انه تعالى حملها وأصلحها أو وهو بالطريق  
بالبر لم يجيئه فإن قيل العذر على الآيات أحسن وأصلح  
من بخلافها لوقفه عليها وهي حمل الله تعالى فلم يقل  
فيلزم أن تكون العذر على الشروط التالية منه فنرا  
من الكفر والتجسيمه ومنها أن الآلة مجموع بعضها  
تصنع العذر لالمدعى وإن منز وفته الآيات والطهارة  
وتحفظ المفقرة المقصبة ولو لأن الكل تحمل الله تعالى  
لا يضر ذلك أبداً ويجعله على سؤال الأقدار والتمكّن  
لأنه حاصله والقترب والشدة لأنه عادي إلى المحسوب  
في النهايـان الثانية وذلك عند عدم بقـررت العذر ومنها  
أن الآلة مجموع بعضها بل وجوب حمد الله وشكـرـ

ودونه حجب لا يقدر على تحريك أحد سواه وجعل شري  
الرسالة حية أن الملك تحيك ذلك الحجب من ساعته  
فتعلق وإن قيل لها هنا احتمالات متى الدلالة على  
الصدق والخبرة وهي أقوى الأدلة أحتمال أن لا يكون  
ذلك إلا من الله تعالى بروبيتزا إلى المدعى لخاصة  
في نفسه أو مزاجه غير ذلك أو لا ظل على من غيره خواص  
ع معهم الأجيال التي يعيشونها ذهاباً ورثوة ووسيلة الحفظ  
ذلك أو يستند إلى بعض الملائكة أو الجن أو إلى الملايين  
من الأسماك التي لا يطلع عليها غير المعنزة تلك  
استدعاية الله أجرها وتكرير عادة ملائكة الله الآف  
 فهو ربنا وله كل ثوابه وكل نعمة معيته  
الثالث احتمال أن يكون ما يعارض الآية لم يعاين  
لعدم بلوغه إلى من يقدره علم المعاشرة أو لعدم عيشه  
من القوم وموافقته في أعلاه كلية أو لحوادث لا تستعمله  
وقلة سلاة أو لاستغراق بما يراه من عورتها  
ولم يعيها لفترة الرابعة أحتمال أن لا تكون لغيره القدرة  
أبداً لمعنها المعرض في قوله عليهما السلام إنما هو المذهب وأما  
لثبت عرضه آخر مثله أن يكون لطفاً يكاد لا يجده  
لدعوةه أو بمحاجة النبي أحرى أن يتلا للعبد لبيان التلذب  
بالتوقف على موجبه أو النظر والاجتهاد في ذلك فدعا كما  
يُدعى المسئل بده أو أصلًا لا للخلاف على ما يراه المذهب  
عذر كم من أن الله يضليل من دنسا من عباده وبعد تسليم

الاحتلالات وكون المنيمة بنزلة صريح المطرد من العباءان  
المدعى صادق فهو لا يوجب صدقه أبداً بثبوت المقالة  
الكذب في إخبار الله تعالى ولا يبيّن إلى ذلك رد فعل الجميع  
للزوم المدحه ولا به دليل المقالة لأن عامة من الكاذب  
قبيح وهو عمل له سخليل وثبوت المقالة يغيّرها  
ذلك السمع بمحبته المفعول له من أموركم لأن الحكم  
للمقالة بحسين ولا لقيح فالباب أباها لأن الاحتمالات  
والتجزيات العقلية لا تنبع من العلوم العادلة المفروضة  
القطعية فمعنى نفعه يحصل العدل بالصدق عتيقاً  
غير المحببة من غير الثبات إلى ما أشار من الاحتمالات  
لأنه يبني ولا يبني كل احتمال على المثال المذكور وإن  
كان الملك ظل مأكثراً كذلك وبالأبيات يا عوار عيته  
والمستفاز برسله وتفصيلاً وتجوهه أنا الأول  
فلأنه قد علم ما مر عن بحثه أن لا يوتروا على وجوهه إلا  
الافتراض والمحاجة بما يمثل حالاته وافتراض  
البعضية وافتراض القروسطام المجزء والمدرسي  
أن مجرد التكليف وترك الدفع من فعل الحكم العادل  
المحترك في إفادته المطلوب وبهذا ذهب المقالة  
إليه أن المحببة تكون فعل الله تعالى أو افتراضه  
أو بيكلمه واما الثاني فلأن كل ما فاعله حصل للضرر  
بأنه خارق للعادة وأي المحتمل به عجز واعتبره  
طبعاً لوضم الحق بما كان منكنته للشرع استعماله  
فيهانيا بذلك وكم نعمت به ومرضاً هته مضمونه